

نشأة الكليات ..

معاهد العلم عند المسلمين وفي الغرب

إعداد:

د. جورج مقدسي

نقله إلى العربية: محمود سيد محمد

تعريف عام بالمؤلف:

مستشرق أمريكي من أصول لبنانية، (٢٠٠٢-٢٠٢١م). كان أستاذًا للدراسات الشرقية، ودرس في الولايات المتحدة، ثم في لبنان، ثم تخرج عام ١٩٦٤م في فرنسا من جامعة باريس السوربون. وشغل منصب مدير قسم الدراسات الشرقية حتى تقاعده عام ١٩٩٠م. وكان مهتمًا على وجه الخصوص بقضايا التعليم العالي في العالم، وله أعمال علمية منها: يوميات فقيه حنبلي من القرن الخامس الهجري: تعليقات ابن البناء الحنبلي لحوادث عصره. وبغداد في القرون الوسطى.

الهدف العام للمادة العلمية:

يعد هذا الكتاب من أبرز المؤلفات الفكرية التي تسلط الضوء على الكلية الإسلامية، وهي أحد أبرز أشكال المؤسسات التعليمية، ويركز المؤلف على طريقة النظر التي كانت نتاج هذه المؤسسة، كما يسلط الضوء تحديدًا على قانون الوقف ومدى أثره الفعال على مجتمع أهل العلم.

الكلمات المفتاحية:

الكليات - المعاهد - التعليم - الوقف - الحضارة الإسلامية - الغرب.

أهمية المادة العلمية:

تظهر أهمية هذا الكتاب في بيان أثر الوقف على التعليم؛ فالكاتب يحاول

التركيز على مؤسسة تعليمية معينة (الكلية الإسلامية) وبخاصة الشكل الذي اتخذته تلك الكلية، وهو «المدرسة». كما تركّز على «طريقة النظرة» التي كانت نتاج هذه المؤسسة التعليمية. ويتركّز الاهتمام الأكبر في هذه الدراسة على القرن الرابع الهجري الموافق للقرن الحادي عشر الميلادي في بغداد، وهي تمثل الزمان والمكان اللذين ازدهرت فيهما المدرسة وطريقة النظر، رغم أن ظهورهما يعود إلى القرن الماضي. والهدف من ذلك هو إثبات أن المدرسة التي تجسدت فيها العلوم الدينية الإسلامية في أكمل صورها هي الفقه، وأن الوقف هو القدر المعلن في ازدهار مجتمع أهل العلم.

أبرز موضوعات المادة العلمية:

تناول المؤلف قانون الوقف، وبين مدى علاقة الوقف بمؤسسات التعليم. فذكر الواقف وشروطه من حيث الأهلية، وحريته في اختيار منشأته الخيرية ما لم يخالف ذلك تعاليم الإسلام، ثم عرّج على مواد قانون الوقف، وأغراضه، واغتصاب أموال الوقف، مع ذكر نماذج على الغصب وغضبة العلماء من ذلك. ثم ذكر المتولي (ناظر الوقف) ومؤهلاته، وطرق تعيينه، والحقوق والمسؤوليات المنوطة به، وبين عمل لجنة الإشراف ووظيفتها، ثم تطرق إلى عزل المتولي (الناظر)، وتقسيم وظيفته، وأنها على نوعين: الناظر بالأصالة، والناظر المشروط. وتطرق إلى وظيفة القاضي وحقوقه في الإشراف على الوقف، وأن حكمه نهائي في المنازعات ذات الصلة بالأوقاف، ثم ذكر عمل والي المظالم ونقيب الأشراف في إدارة الأوقاف. كما تحدث عن ريع الوقف وصرفه على حسب شرط الواقف، وعرّج على رواتب أرباب الوقف؛ وبين طبيعة الرواتب، وفسّر أهم المصطلحات الغريبة والمكررة في وثائق الأوقاف القديمة؛ كالجامكية والجراية وعلوفة. وذكر تصنيف أرباب الاستحقاق وحقوقهم، ومثّل بكتاب الوقف الخاص بالمدرسة الشامية الجوانية.

وناقش مسألة فاضل الريع التي ثار حولها جدل كثير، ومسألة راتب وظيفة التدريس الشاغرة، ومسألة الصرف عند فقد وثيقة الوقف، ومسألة التصرف في راتب المدرس دون طلبه. وذكر رواتب الوقف في مدارس بغداد في القرن الخامس الهجري، وميزانية بعض المدارس كالمدرسة العمادية الشافعية، وذكر قضية تقلب غلة الوقف واختلاسها وإساءة التصرف فيها. وختم بذكر نماذج من المدارس الموقوفة، وطرق إدارتها، وتصنيف الطلاب المستحقين من ريع الوقف، وبيان درجاتهم، وأهم المصطلحات المتداولة في هذه الحقبة.

أبرز التوصيات والنتائج:

ختم المؤلف كتابه بنتيجة رئيسة؛ هي أن كثيراً من المنشآت ذات الطابع الدائم كانت مبنية على أساس الوقف، وهو الشكل الوحيد للاستمرارية في الإسلام، فلم يكن هناك بديل آخر لمنشأة يراد لها أن تبقى بعد وفاة منشئها.

تعليق ختامي على البحث:

يعد هذا الكتاب إصداراً مميزاً في عنوانه وموضوعه، يسهم في معرفة تاريخ الوقف وبيان عظمة آثاره في الحضارة الإسلامية، وبخاصة المؤسسات التعليمية، ومدى دقة الولاة والقضاة في حفظ أعيان الوقف، وتوزيع ريعه على حسب شروط الواقفين، ومعالجة كثير من المشكلات والعقبات التي تعرض لها الوقف الإسلامي عبر مراحل التاريخ. كما تعرض الكتاب لكثير من تجارب المؤسسات التعليمية الوقفية وأثرها في الحفاظ على الأموال الموقوفة، وإدارتها، وإجراءاتها، واستثمار أموالها، ومدى أثرها النافع على المدرسين والطلاب وحفظ المواد ذات الصلة بالشريعة الإسلامية.